حوار

بقلم : احمد طلعت

الانسجام المفقود..!!

وزارة الدكتور عاطف صدقى هى وزارة (حزبية) تمثل الحزب الوطنى الديمقراطى الذى يتمتع من الناحية (النظرية) بالاغلبية فى مجلس الشعب، وهى أغلبية (كبيرة) تساعد الوزارة على الاستمرار فى الحكم دون أن تواجه معارضة تؤثر على استقرارها أو تهدد بحجب الثقة عنها..!!

فمشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة تمر فى مجلس الشعب فى سهولة ويسر، وبيانات أعضاء الحكومة امام المجلس تقابل بالترحيب وبالتصفيق، ومشروع الموازنة العامة للدولة - الذى تقدمه الحكومة للمجلس - (يحظى) بموافقة الاغلبية، دون أى حذف أو تعديل ، ومهما كانت سخونة المناقشات فى بعض الاحيان، فان قرار الموافقة مضمون بغير جهد أو عناء.

والآن وبعد أن أصبح السيد كمال الشاذلى وزيرا للدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى، فان (التنسيق) بين الحكومة والنواب سوف يكون أكثر قوة ونجاحا، فالسيد كمال الشاذلى يعرف الاعضاء واحدا واحدا، ولديه فى الحزب الوطنى الديمقراطى ملفات كاملة عنهم فيها كل نقاط الضعف ونقاط القوة مما (يبشر) بنجاح التنسيق وفاعليته..!!

لكن المشكلة تبقى بالنسبة للوزراء الجدد، وأغلبهم ليسوا أعضاء فى الحزب الوطنى الحاكم، رغم انهم أعضاء فى وزارة (حزبية) تعبر عن حزب المفروض ان له فلسفته فى الحكم، وله برنامجه السياسى الذى يسعى - من خلال الحكم - الى تطبيقه.

ونحن نعلم أن الوزراء الجدد الذين لم يسبق لهم الانضمام للحزب الوطنى الديمقراطى، قد قاموا - عقب حلف اليمين - بتوقيع طلبات عضوية الحزب، لكن (المشكله) تبقى فى انهم - رغم توقيع هذه الطلبات - لم يقرءوا مبادىء الحزب أويطلعوا على برنامجه، وهو أمر سوف يوقعهم فى حرج شديد عند اتخاذ القرار فى مجلس الوزراء.

فالمفروض أن قرارات المجلس - وهى تصدر بالاغلبية - تعبر عن فلسفة الحزب الحاكم وتعكس مبادئه، كما أنه من المفترض (نظريا) أن كل وزير فى وزارته يقوم بترجمة مبادىء حزبه الى خطوات تنفيذية تعكس فكر الحزب ورؤيته فى حل المشكلات، لذلك فاننا ننصح الوزراء الجدد ان يبدأوا قبل ممارسة مهامهم الوزارية بقراءة مبادىء الحزب الذى اصبحوا ينتمون اليه بعد توقيعهم على استمارات العضوية، وبعد اشتراكهم فى وزارة حزبية (المفروض) ان لها مبادىء وبرامج تسعى الى تحقيقها من خلال توليها للحكم.

والحزب الحاكم يطالب بقية الاحزاب ان تكون لها برامج (متميزة) كما نص على ذلك قانون الاحزاب الذى اصدره الحزب الحاكم، فان واجبه الأول أن (يلقن) وزراءه الجدد برنامجه (المتميز) حتى تسود اجتماعات مجلس الوزراء حالة من (الانسجام) الفكرى كانت مفقودة فيه قبل التعديل الوزارى الأخير بشهادة كتاب وصحافة الحزب الحاكم ذاته..!!

فشىء من (محو الامية السياسية) لازم ومطلوب من أجل عودة الانسجام، وهو أيضا لازم ومطلوب حتى لاتتعارض تصريحات أعضاء الحكومة أمام الرأى العام، كما كانت تتعارض فى عهد الوزارة السابقة التى كان بعض الوزراء فيها يعلنون التمسك بالاشتراكية (!!) بينما يدافع البعض الآخر (باستماتة) عن الخصخصة ويتحدث بعض أعضائها عن تخفيف الاعباء عن محدودى الدخل، ويصدر البعض الآخر القرارات برفع أسعار السلع والخدمات..!!

واذا كان (التغيير) لم يشمل اشخاص معظم الوزراء فان الشعب يأمل أن يتغير - على الأقل - التضارب فى التصريحات.. والايدولوجيات..!!